

حوار التنوع الثقافي
في الأنشطة متعددة الاطراف الجارية*
جوستافو جوميز

مقدمة

مع التقدم نحو وضع خطط العمل - على المستوى العالمي والاقليمي - في اطار القمة العالمية لمجتمع المعلومات ، تلاشت الالتزامات باحترام وتشجيع التنوع الثقافي. وعلى ذلك فان مستقبل التنوع الثقافي يعتمد على جهود اخرى متعددة الاطراف يمكن ان تحول المبادئ العامة المتفق عليها في القمة العالمية لمجتمع المعلومات او الحوار والتعريفات داخل الدول غير ذي مغذى وغير قابلة للتطبيق . وفي هذا الصدد فان المفاوضات سواء في اطار منظمة التجارة العالمية واتفاقيات التجارة الحرة تشكل اخطر التهديدات، في حين تعد معاهدة اليونسكو حول التنوع الثقافي الفرصة الرئيسية لدول الجنوب .

في اطار عالمي يشهد توجهات سائدة اقتصادية واجتماعية تؤدي الى مزيد من احتكار للانتاج والنشر للسلع والخدمات الثقافية- بما يشكل ذلك من تهديد على التنوع الثقافي على المستوى العالمي والاقليمي والوطني - فان مجرد اعلانات واعترافات بالتنوع الثقافي تعد غير كافية ، طالما لم تحدد اطر تنظيمية وسياسات حكومية نشطة تهدف الى حماية وضمان التنوع الثقافي .

في ضوء العولمة ، والتضام والاحتكار التي يتم استعراضها في هذه الوثيقة ، يبدو ضروريا تنظيم توجهات السوق لتتنسق مع الصالح العام حتى لا تترك الفرص الوطنية تحت رحمة التهديدات التي تفرضها هذه الاوضاع.

القمة العالمية لمجتمع المعلومات : التخلي عن التنوع الثقافي

- هذه الوثيقة تستند على دراسة قام بها المؤلف، يمكن الرجوع الى نتائجها بالتفصيل في وثيقة :
“Amenazas y oportunidades para la diversidad cultural: La CMSI entre la OMC y UNESCO”
تتوافر على موقع : <http://wsispapers.choike.org/>

بدراسة الأنشطة المرتبطة بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات ، نقطة البداية للبحث ، يلاحظ كيف يجرى التخلي تدريجيا عن التعريفات والأنشطة الخاصة بالتنوع الثقافي . النصوص التي تهدف الى تشجيع التنوع الثقافي التي تضمنها اعلان المبادئ للقمة العالمية لمجتمع المعلومات¹ تاهت في خضم عملية تطبيق هذه المبادئ العامة ، سواء على المستوى العالمي ، خطة عمل جنيف² ، او على مستوى خطط العمل الاقليمية³ .

لم يكن هناك في الواقع الاهتمام او القناعة ، في اطار اعمال القمة ، باهمية اعتبار التنوع الثقافي نقطة محورية اساسية لبناء مجتمع معلومات ومعرفة عادل . ففي حين لم توافق بعض الدول ابدا ورفضت بشكل مستمر هذا الاتجاه ، فان دول اخرى تخلفت عن الدفاع عن مصالح مواطنيها .

بعيدا عن الكلمات ، فمن الناحية العملية تغلب التركيز على التكنولوجيات والنهج القائم على اليات السوق ، مع لعب الحكومات والشركات الخاصة الادوار الرئيسية وكون المواطنين مجرد مستهلكين للمحتوى والتكنولوجيا . في العديد من الاوراق حول أنشطة القمة العالمية لمجتمع المعلومات لا توجد اشارة الى التنوع الثقافي وتتغلب الفكرة المحدودة بان حل الفجوة الرقمية يتم من خلال زيادة التوصيلية . وفي نفس الوقت يتم التركيز على ان الشيء الوحيد المهم هو تطوير البنية التحتية وتوفير "البيئة التمكينية" التي قد تزيل عوائق الاستثمار في قطاع الاتصالات⁴ .

اعلان المبادئ ، الذي تم اقراره في ديسمبر 2003 في جنيف ، يتضمن جزء من المقترحات والمصطلحات التي دفع بها المجتمع المدني في اطار القمة . فهو يؤكد ، على سبيل المثال ، على ان الدول "عقدت العزم على السعي من اجل ضمان استفادة الجميع من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"⁵ ، وان هناك اتفاق ايضا ، ومن اجل ومواجهة هذه التحديات ، ان يقوم كل اصحاب المصلحة بالعمل من اجل "دفع واحترام التنوع الثقافي " . يؤكد ، ايضا ، على ان من "الاولويات المتقدمة " ليس فقط استهلاك او النفاذ على الخدمات ، وانما ايضا خلقها ونشرها . انه من الاساسي وفق الاعلان "تعزيز انتاج شتى انواع المحتوى والنفاذ عليها -سواء كانت تربوية ، او علمية او ثقافية او ترفيهية، بلغات وانساق متنوعة"⁶ .

الاعلان يبرز ايضا الدور الذي تلعبه وسائط الاتصال التقليدية -سواء تلك القائمة على تكنولوجيا المناظرة او الرقمية . في ضوء دورها الحالي والمستقبلي في مجتمعات المعلومات لدول الجنوب ، فان هذه الاشارة تعد هامة للغاية . اضافة الى اعادة التأكيد على مبادئ حرية

¹ <http://www.itu.int/wsis/docs/geneva/official/dop-es.html>

² <http://www.itu.int/wsis/docs/geneva/official/dop-es.html>

³ http://www.itu.int/wsis/documents/listing.asp?lang=es?&c_event=s|2&c_type=co|ret

⁴ - انظر على سبيل المثال ، النص التالي لخطة العمل في المرحلة الاولى من القمة العالمية لمجتمع المعلومات : "ينبغي للحكومات ان تتخذ اجراءات من اجل دعم بيئة تمكينية و تنافسية للاستثمار الضروري في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن اجل انشاء خدمات جديدة " (الفقرة 9 من خط العمل جيم 2 " البنية التحتية للمعلومات والاتصالات : اساس مكين لمجتمع المعلومات). انظر ايضا الخط جيم 6 " البيئة التمكينية " .

⁵ -تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

⁶ الفقرة 53، اعلان المبادئ، جنيف، ديسمبر 2003 .

الرأى والتعبير والإشارة الى المادة 19 من الاعلان العالمى لحقوق الانسان⁷ -والتي لم ترد فى النسخ الاولى- هناك اشارة الى الحاجة الى التنوع الثقافى فى الوسائط المتاحة ، وفى نفس الوقت " تشجيع التنوع فى ملكية وسائط الاتصال "⁸ ، وبالتالي الحد من الخلل الدولى فيما يتعلق بالبنية التحتية ، الموارد التقنية ، وتنمية المهارات الانسانية .

ولكن هذه المبادئ الجيدة ، فقدت تدريجيا داخل النصوص التى تتعلق بالعمل والسياسات التى تهدف الى تطبيق الاعلان : خطة العمل تركز على اولويات اخرى ، اين توضع " التوصيلة " وموقع " النفاذ " من اجل " تلقى الخدمة " ، باعتبارها المحاور الرئيسية لكل استراتيجية اقامة مجتمع المعلومات . هذا النهج يجعل من خطة العمل وثيقة تعطى ثقلا للنفاذ والاستقبال السلبي للمعلومات يتناقض مع الاشارات الضعيفة للاهداف الموجهة نحو خلق ، انتاج ، ونشر المحتوى والسلع والخدمات الثقافية . ضمن الاهداف العشرة التى تتضمنها من اجل " الاسترشاد بها لدى تحديد الاهداف الوطنية " ، ستة منها تتحدث عن " التوصيلة "⁹ . نقطتين اخريتين تضع هدف تلقى كل السكان "خدمات الراديو والتلفزيون " وان يكون النفاذ على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات " فى متناول اكثر من نصف سكان العالم " . وبالتالي فان كل الموضوعات الاخرى التى يتضمنها اعلان المبادئ تختصر فى هدفين ضعيفين فى خطة العمل ("تكييف جميع المناهج الدراسية للمدارس الابتدائية والثانوية لمواجهة تحديات مجتمع المعلومات ، مع مراعاة الظروف الوطنية " و " التشجيع على تطوير المحتوى وتهيئة الظروف التقنية اللازمة لتيسير وجود واستخدام كل لغات العالم فى شبكة الانترنت ") .

اضافة الى ذلك يوجد فى خطة العمل فكرة مخفضة فيما يتعلق بمفهوم الثقافة والتعبيرات الثقافية . خلافا للتعريف المشجع والعريض الذى وضعه اعلان المبادئ ، فان خط التحرك بالنسبة للتنوع الثقافى يختصر فى " الحوار بين الثقافات " و " التعاون الدولى والاقليمى "¹⁰ . يتم التعامل مع مفهوم "التنوع الثقافى" باعتباره اشارة محددة الى السكان الاصليين ، الديانات الاصلية، توثيق التراث التاريخى، المعرفة التقليدية او الموضوعات الخاصة باللغات واللهجات . من ناحية اخرى ، لا يوجد اجراء واحد مقترح يتناول "تشجيع التنوع" فيما يتعلق بملكية الوسائط او وضع حدود للاحتكار - وهو توجه سائد على المستوى الوطنى والاقليمى يسير بشكل مباشر ضد تنوع المعلومات والاراء .

فى خطط العمل والالتزامت الاقليمية ، التى وضعت بعد المرحلة الاولى للقيمة العالمية لمجتمع المعلومات ، يمكن ملاحظة نفس عملية التلاشى بالنسبة للموضوعات الخاصة بالتنوع الثقافى . باستثناء بعض الحالات القليلة - فرضتها احتياجات محلية معينة - مثل المطالبة بادخال اللغات الافريقية وتطوير الثقافة العربية فى الانترنت - يستمر التوجه نحو تحديد الاولويات فى موضوعات النفاذ ، التوصيلية، اقامة البنية التحتية، ايجاد بيئة تمكينية للاستثمار ، وبناء القدرات من اجل استخدام التكنولوجيات الجديدة .

معاهدات منظمة التجارة العالمية واليونسكو : مخاطر وفرص

⁷ - يقول نصه : "كل فرد الحق فى حرية الرأى والتعبير، هذا الحق يشمل عدم التعرض له بسبب ارائه ، دراسة واستقبال المعلومات والاراء ونشرها ، دون قيود حدودية ، عبر اية وسيلة للتعبير " .
⁸ - الفقرة 55 باب 9- وسائط الاعلام، اعلان المبادئ ، ديسمبر 2003 .

⁹ قرى، جامعات، معاهد، مدارس ابتدائية وثانوية، مراكز علمية وبحثية، مستشفيات ومراكز رعاية صحية اخرى وكذلك ادارات الحكم المحلى .

¹⁰ الفقرة 23 من الخط جيم من خطة العمل -التنوع الثقافى والهوية الثقافية والتنوع اللغوى والمحتوى المحلى " .

من أجل دراسة امكانية الدفاع عن وتشجيع التنوع الثقافى ، يصبح من الضرورى فى نفس الوقت، النظر الى الانشطة متعددة الاطراف الاخرى التى تجرى بالتوازي مع القمة العالمية لمجتمع المعلومات . المفاوضات فى اطار المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، منظمة التجارة العالمية واتفاقيات التجارة الحرة ، من ناحية ، ومعاهدة التنوع الثقافى لليونسكو ، من ناحية اخرى .

خلافاً للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، فإن القرارات الصادرة فى هذه الاطر تعد ملزمة للدول ، وفى بعضها ، تكون للعقوبات المتوقعة فى حالة عدم الالتزام انعكاسات سنية على الاقتصاديات المتخلفة . وكثير من هذه المفاوضات ، من ناحية اخرى ، تتم خلف ابواب مغلقة، دون اى قدر من الشفافية ودون مشاركة من المواطنين.¹¹

اتفاقيات التجارة الحرة

من خلال دراسة أنشطة منظمة التجارة العالمية واتفاقيات التجارة الحرة ، يتضح كيف انهما تفرضان نفسيهما ، بشكل متزايد ، فوق القرارات الوطنية بما يضعف القدرة على وضع سياسات ثقافية تستند على الصالح العام . ان النظرة الى الخدمات الاذاعية ، الانتاج السمعى - البصرى والتعبيرات الثقافية الاخرى باعتبارها سلع تبقى خاضعة لعمليات تحرير التجارة ، مثلها مثل السلع الاخرى ، فان هذه الاتفاقيات تتحول الى خطر حقيقى على التنوع الثقافى .

المؤسسات الرئيسية لوسائط الاعلام وللصناعات الترفيهية والاتصالات ، بدعم من حكومات الدول المتقدمة - واكثرها وضوحا الولايات المتحدة الامريكية- تسعى الى تحرير الخدمات الثقافية والمعلومات والاتصالات بهدف السماح بالانفاذ غير المقيد لرؤوس الاموال عبر الوطنية الضخمة على اسواق اخرى ، مثلما حدث بالنسبة للسلع والخدمات الاخرى . مما يزيد من مخاطر هذه التوجهات انها تصطب مع نظام جبرى قوى لضمان تطبيقها : غرامات، ضغوط اقتصادية ، دبلوماسية وعسكرية ، والتي يتم الفصل فى منازعاتها من خلال آليات على هامش قواعد القانون العام للدولة او القانون الدولى العام .

تبقى ، وحتى هذه اللحظة ، خارج اطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، استنادا على ما يطلق عليه "الاستثناء الثقافى"¹² ، كل السياسات الثقافية وسياسات والوسائط ، مثلها مثل السياسات العامة لدعم وتشجيع وسائط الاتصال غير التجارية ، وضع حد ادنى لانتاج محتوى محلى ودعم الانتاج السمعى-البصرى الوطنى ، وكذلك وضع حدود لملكية الوسائط.

مع ذلك فان المطالبة بالتحرير ، تبقى واحدة من المطالب الرئيسية للولايات المتحدة الامريكية ، اكبر منتج للسلع والخدمات الثقافية -وبشكل خاص السمعية-البصرية - والتي ، وبدعم من مؤسسات الوسائط ، تستمر فى ممارسة الضغوط ، سواء داخل او خارج منظمة التجارة العالمية ، لتحقيق تحرير لهذا القطاع . قامت الولايات المتحدة الامريكية، خلال السنوات

¹¹ Khor, Martin (2003), *Transparencia y participación en el camino de Cancún*, Revista del Sur, No. 143/144.

http://www.redtercermundo.org.uy/revista_del_sur/texto_completo.php?id=63

¹² فى الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات ، فى اطار الجات ، ساد موقف تينته فرنسا بدعم من الاتحاد الاوروبى ، بالنسبة لعدم تضمين القطاع الثقافى والسعى البصرى ضمن الالتزامات الخاصة بالانفاذ على السوق والمعاملة الوطنية، الذى عرف بعد ذلك بـ "الاستثناء الثقافى" .

الآخيرة ، بتحريك مكثف لعقد اتفاقيات ومعاهدات ثنائية او تحت اقليمية من مختلف الانواع . هدفها هو فرض "جدول اعمال مشدد لفتح سوق الخدمات " في كل العالم ، "بما في ذلك الخدمات السمعية البصرية والاتصالات " . البرنامج السياسي للولايات المتحدة في هذا الصدد يقوم على مصالح محددة ، كما تؤكد الحكومة " نظرا لان الولايات المتحدة الامريكية هي الرائدة على مستوى العالم في الخدمات لاقتصاد القرن 21 ، وان الخدمات توفر 80% من الوظائف في الولايات المتحدة الامريكية ، فان جهودنا في هذا المجال تبقى مهمة . فتح الاسواق للخدمات يعد اساسيا لنمو الاقتصاد الامريكى على المدى الطويل "13.

ترى الولايات المتحدة ان الانتاج الثقافى يجب اعتباره مثل اى مجال اقتصادى اخر وبالتالي "تهدف بقوة الى عقد اتفاقيات ينضم من خلالها شركائها التجاريين الى المطالبة بتحرير هذا القطاع ، وهو ما يعنى تخليهم عن حق الاحتفاظ بسياسات ثقافية رسمت من اجل ضمان مساحة للانتاج الوطنى، بما في ذلك اجراءات دعم تطوير الصناعات الثقافية الوطنية"14. الدافع : الصناعات الثقافية تشكل ثانيا اهم قطاع تصديرى لاقتصادها . خلال عام 2004 حققت هذه الصناعات اكثر من 400,000 مليون دولار15 ومعدل نموها على المستوى العالمى، بالدولار وخلال الفترة من 1980 الى 1998 فقط ، بلغ 300%16 . " يتقاسم كل من الاتحاد الاوروبى والولايات المتحدة واليابان 87% من ارباح السلع الثقافية والاتصالات، تاركين الـ 13% المتبقية لكل دول العالم الاخرى . "17

يمكن التأكيد ، بالتالى ، وكما عبر عنه التحالف من اجل التنوع الثقافى ، ان "هدف هذه المعركة " ، " منع قيام الدول برهن مستقبلها من خلال التخلي عن حق وضع سياسات ثقافية جديدة وتعديل القائم منها للتعامل مع الظروف المتغيرة . حماية هذه القدرة على وضع سياسات جديدة فى المستقبل هى موضوع حساس لجميع الدول ، وبشكل خاص للدول النامية والتي فى كثير من الحالات تفتقر الى مجموعة متكاملة من السياسات الثقافية ، وان كان ذلك يدخل ضمن امالها . "18

معاهدة التنوع الثقافى

¹³ Office of the United States Trade Representative (2005), *The President's Trade Policy Agenda for 2005*.

http://www.ustr.gov/Document_Library/Reports_Publications/2005/2005_Trade_Policy_Agenda/Section_Index.html

¹⁴ -التحالف من اجل التنوع الثقافى (2003) ، "مع تناول اليونسكو لموضوع معاهدة التنوع الثقافى ، التحدى سوف يحدد توجه مفاوضات التجارة فى الثقافة ، الجزء 1، رقم 5 ، ديسمبر 2003 .

http://www.cdc-ccd.org/coalition_currents/Dec03/coalition_currents_sp.html

¹⁵ Colussi, Marcelo (2005), *Del Informe MacBride a Telesur*, Rebelión, agosto de 2005.

<http://www.rebelion.org/noticia.php?id=19232>

¹⁶ جونز الو كارامبول ، مدير الادارة الثقافية فى بلدية مونتيفيديو ، 2004 .

¹⁷ اوكتافيو جيتينو ناقلا حديث لجاريسا كانسلىنى فى الصناعات الثقافية فى الارجننتين، مركز مراقبة الصناعات الثقافية لمدينة بيونس ايرس .

¹⁸ CDC (2003), *op cit*.

فى مواجهة عمليات تحرير التجارة ، فان المعاهدة الخاصة بحماية وتشجيع تنوع التعبيرات الثقافية التابعة لليونسكو¹⁹ ، تضع هدف تشجيع التنوع الثقافى ، من خلال حمايته من التهديدات المحددة التى تترتب على عمليات العولمة . وتهدف الى منع التعامل مع الثقافة باعتبارها سلعة اخرى وبالتالي تفادى ترسخ احتكارات الصناعات الثقافية وصناعات الوسائط فى يد عدد محدود من الشركات متعددة الجنسيات . تم اعداد نص اتفاقية دولية تتيح مساحة لتمكين الدول من تحديد قدر الحماية التى ترغب فى توفيرها للقطاعات الثقافية الوطنية .

فى اكتوبر 2003 ، اقرت الجمعية العامة لليونسكو مشروع لاطلاق عملية اعداد معاهدة لحماية التنوع الثقافى مع تفويض بالانتهاء من المفاوضات بحلول عام 2005 . تقدم هذا المشروع من خلال مساندة من كل الدول الاعضاء تقريبا ، باستثناء الولايات المتحدة الامريكية ، والتى - وبعد 19 عاما²⁰ - عادت الى المشاركة بنشاط فى المنظمة ، وحاولت وقف التحرك نحو اعداد معاهدة التنوع الثقافى واخضاعها لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

وفق اللوائح المعمول بها فى اليونسكو ، شكل المدير العام ماتسورا مجموعة دولية من مختلف التخصصات تتكون من 15 خبير مستقل ، كلفت بتقديم مقترحاتها وارانها حول اعداد مشروع اولى . بعد ثلاث اجتماعات عقدت خلال الفترة من ديسمبر 2003 ومايو 2004 ، قدمت المجموعة الى المدير العام نص المسودة الاولى²¹ . استنادا على هذا النص وبعد اقراره من المكتب التنفيذى ، عقدت سلسلة من الاجتماعات الحكومية²² لمناقشة النص النهائى للمعاهدة . هذا النص مقدم للدراسة فى المؤتمر العام فى اكتوبر 2005 ، مع توصية باقراره كمشروع نص لمعاهدة التنوع الثقافى . النتيجة النهائية للمفاوضات حول محتوى معاهدة حماية التنوع الثقافى غير واضحة حتى كتابة هذه الوثيقة ومستقبلها سوف يتوقف على اخضاعها من عدمه للاتفاقيات التجارية . من الموضوعات الاخرى محل النقاش تدور حول مدى امكانية الدفاع عن هذه المبادئ سواء على المستوى الوطنى او الدولى .

بالرغم من ان معاهدة حماية التنوع الثقافى يمكن ان تكون وسيلة لتشجيع التنوع الثقافى، فان سبب مساندة العديد من الدول للمعاهدة ليس لتحويل انظمتها الوطنية للاتصالات الى مساحات متنوعة ، وانما تستند على هدف منع الاحتكارات فى مؤسسات عبر وطنية ضخمة، مع الاحتفاظ بالسيطرة والاحتكار للوسائط والصناعات الثقافية فى الاطار الوطنى. من هنا فان المجتمع المدنى الدولى يتحمل مسئولية مساندة عملية اعداد معاهدة التنوع الثقافى ، ولكن فى نفس الوقت عليه ممارسة الضغط على الحكومات الوطنية حتى يعكس النص تنوع حقيقي وليس مجرد سلسلة من الصناعات الثقافية الوطنية المتجانسة، وفق منطق السوق مع "نكهة محلية" .

¹⁹ http://portal.unesco.org/culture/es/ev.php-URL_ID=11281&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html

²⁰ - انظر :

Frau-Meigs, Divina, *El retorno de los Estados Unidos al seno de la Unesco: ¿Flexibilidad o endurecimiento ante el fantasma de MacBride?*.
<http://www.audiovisualcat.net/publicaciones/q21casfraumeigs.pdf>

²¹ http://portal.unesco.org/culture/es/ev.php-URL_ID=21903&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html

²² http://portal.unesco.org/culture/es/ev.php-URL_ID=21907&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html

حملة حقوق الاتصالات في مجتمع المعلومات²³، تشير، على سبيل المثال، الى الحاجة الى تحقيق توازن بين الاشارات الى حماية حقوق الملكية الفكرية وبين حماية الثقافة المجتمعية. تؤكد ايضا ان المعاهدة يجب ان تهدف ليس فقط لحماية التنوع في الصناعات الثقافية الوطنية والاقليمية، وانما ايضا لحماية التنوع الثقافي وحقوق الاتصالات للانسانية جمعاء.²⁴

المخاطر على التنوع الثقافي

احتكار الوسائط

تنامي وتعمق الاحتكارات فيما يتعلق بانتاج وتوزيع السلع والخدمات الثقافية، وبشكل خاص المرتبط منها بوسائط الاتصال، هي حقيقة واقعة وتشكل اكبر المخاطر على التنوع الثقافي.²⁵

هذه العملية هي تعبير، على المستوى الثقافي، لديناميكية عالمية لاحتكار القوة الاقتصادية والسياسية والتي تظهر، ضمن اشكال اخرى، في السيطرة والتراكم للملكية، التنامي في مشاركة رأس المال الاجنبي في الوسائط الوطنية، مركزية وتجانس المحتويات، التضام بين مختلف الموارد التكنولوجية (بين الاتصالات ووسائط الاتصال، بين التكنولوجيات الجديدة والتكنولوجيات التقليدية)، ضعف وخصخصة الخدمات العامة وعولمة اسواق وصناعات الوسائط. وهي عوامل تشكل عائقا امام محاولات وضع سياسات وطنية ثقافية قائمة على الصالح العام. هذه العمليات تتضافر بشكل ادى الى تعمق المؤسسات الكبرى للوسائط المتعددة التي تمتلك السيطرة سواء على السلسلة الكاملة للانتاج والتوزيع (التكامل الرأسي) او على مختلف الاسواق داخل القطاع (التكامل الأفقي).

بدافع المميزات التي تتيحها الاسواق الكبيرة من اجل الحد من نفقات الانتاج والتوزيع، امكانية توافر دعم متداخل ورفع هامش الارباح، تنامت بشكل كبير خلال العقود الاخيرة السيطرة على واحتكار الملكية²⁶ للوسائط. وهي عملية تمت سواء على المستوى الدولي او على المستوى الوطني وسواء في الدول الغنية او الدول الفقيرة.

دراسة الاحتكارات لا يمكن قصره على جمع المعلومات حول عدد الوسائط في يد مجموعة معينة وانما يعد من الضروري النظر ايضا الى القدرة على انتاج وتوحيد التوزيع للمحتوى من خلال قنوات اخرى تابعة او خاضعة لهذه المجموعة. كما يتعايش ايضا التراكم في الملكية مع عملية احتكار وتوحيد للمحتوى -المعلومات، المعاني، الاراء والقيم.

القدرات الانتاجية المتناقصة لغالبية الاذاعات المحلية وضعف الوسائط العامة فيا يخص اصدار منتجات عالية الجودة تعد اضافات لوضع تتمتع فيه رؤوس الاموال الكبيرة بمزايا تنافسية

²³ Communication Rights in the Information Society. <http://www.crisinfo.org/>

²⁴ التحالف من اجل التنوع الثقافي، الحملة حول معاهدة التنوع الثقافي لليونسكو، 2004

²⁵ وفق مقرر حرة التعبير في اللجنة الامريكية لحقوق الانسان " احتكار ملكية وسائط الاعلام يتعارض مع التعددية والتنوع في التعبير لمختلف قطاعات المجتمع. هذه الظاهرة التي تبدو متنامية في الاقليم نظرا لعدد التقارير التي تلقتها المقررة في هذا الصدد".
²⁶ - بنظر ضيقة، ملكية وسائل الاذاعية غير موجودة، نظرا لان المجال الاذاعي الكهربائي ملك للتراث البشري، وبالتالي فهم مجرد مستخدمين منحوا تصريح او رخصة من الدول الوطنية.

اكبر. هذه المشكلة تتخطى الوسائط التقليدية وتؤثر على كل التعبيرات الثقافية من انتاج الافلام الى محتوى الانترنت .

على مستوى التنوع اللغوي ، على سبيل المثال ، تؤكد الدراسات ان الانترنت تعزز التوجه العالمي نحو التوحيد اللغوي²⁷ وان الولايات المتحدة الامريكية ، وخلفها كل من المملكة المتحدة ، وكندا ، والمانيا و استراليا هي ايضا الدول المحورية فيما يتعلق بتدفق المعلومات فى الانترنت .²⁸

هناك ايضا فى المجال السمعي البصرى احتكار قوى وعملية توحيد للمحتوى . توضح مؤشرات سوق الافلام فى الارجننتين²⁹ انه خلال اول 19 اسبوع من عام 2005 تابع 2,3% فقط من المشاهدين افلام منتجة محليا وان 0,5% تابعوا افلام منتجة فى دول اخرى فى امريكا اللاتينية ، 89,2% من الافلام كانت من انتاج الولايات المتحدة الامريكية والـ 4,8% الباقية افلام اوروبية³⁰ .

الظاهرة تمتد فى العالم اجمع : وزير الثقافة والاتصالات فى فرنسا ، رينو دونيدى دى فابريز ، ذكر ان " 85% من تذاكر السينما المباعة فى العالم ترتبط بافلام هوليوود ."³¹

امر مشابه يحدث ايضا فى مجال انتاج وتوزيع الموسيقى : اربع مؤسسات متعددة الوسائط تتحكم فى 75% من سوق العالمى للموسيقى : Vivendi تتحكم فى 25,9% ، Sony- BMG 25,2% ، EMI نحو 12% ، و AOL-Warner فى 11,9% .³²

من ناحية اخرى فان فقط خمس شركات قوية متعددة الوسائط مقرها الولايات المتحدة الامريكية- Time-Warner-CNN ، AOL- Viacom-CBS-MTV ، Disney- ABC-ESPN ، News Corp-Fox TV-Direct TV ، General Electric- و NBC-Vivendi-Universal³³ اضافة الى Bertelsmann ، فى اوروبا ، و Sony ، فى اليابان ، تشكل قوة الوسائط على المستوى العالمى³⁴ .

²⁷ Multilingualism on the Internet, Vol.6, N° 1, Febrero 2004,

بحث تحت اشراف سو رايت :

Sue Wright <http://www.unesco.org/shs/ijms/vol6/issue1>

²⁸ Barnett, George ; Bum-Soo Chon y Devan Rosen (2001), *The Structure of the Internet Flows in Cyberspace*, Networks and Communication Studies, NETCOM, vol. 15, n° 1-2, 2001

²⁹ - لها اهمية كبيرة فى صناعة السينما ، مقارنة بغالبية دول الجنوب . فى الربع الاول من عام 2005 ، تم تتاج 26 فيلم وطنى ، مقارنة بـ 3 او 4 فقط فى اوروجواى ، على سبيل المثال .
³⁰ -المجلس الاستشارى للسينما .

³¹ الاجتماع الحكومى الثالث حول معاهدة حماية التنوع الثقافى ، اليونسكو ، باريس ، يونيو 2005 .

³² الاجتماع الحكومى الثالث حول معاهدة حماية التنوع الثقافى ، اليونسكو ، باريس ، يونيو 2005 .

³³ بعض الكتاب يشيرون الى وجود " فرقة ثانية" بها مجموعات اقلية كبيرة مقرها الولايات المتحدة وايضا اليابان واوروبا مثل : Comcast y Hearst, Mc Graw Hill, Pearson, Kirch, Hachette, Prisa وغيرها (وهذه الاخيرة اشار اليها مك شينسى، 2004)

³⁴ Columbia Journalism Review, *Who Owns What*. <http://www.cjr.org/tools/owners/>

هناك ادانة سواء فى الولايات المتحدة او اوروبا او امريكا اللاتينية لما يمثله هذا الاحتكار من مخاطر على التنوع الثقافى . فى عام 2004 طالب البرلمان الاوروبى المفوضية الاوروبية العمل حتى لا يكون هذا التوجه المتنامى للاحتكارات فى مجال وسائط "الاتصالات" " مؤديا لانشاء وضع احتكارى يشكل تهديدا على التعددية ، التنوع الثقافى وحرية المستهلك فى الاختيار"³⁵ . المؤتمر الوزارى الاوروبى حول سياسات الوسائط³⁶ اشار الى ظاهرة تنامى الاحتكارات فى المنطقة وبالتالي حماية وتشجيع التنوع الثقافى واللغوى فى الوسائط ووضع قواعد محددة فى هذا القطاع من اجل "تفادى تأثيرها الضار المحتمل على التعددية والحفاظ على التنوع فى الوسائط"³⁷ .

احتكار السلع والخدمات الثقافية ، بما فى ذلك الاتصالات ، يعد امرا هاما ايضا فى امريكا اللاتينية الكاريبى ويشهد عملية ترسيخ ونمو . مستوى الاحتكارات فى الملكية واضحة جدا فى كل القطاع ، بما فى ذلك الصحافة، الاذاعة، التلفزيون الحر ، للمشاركين او مقابل اجر، التليفونات الثابتة والمحمولة و مقدمى خدمات الانترنت . وفق جوليرمو ماسترينى³⁸، "التحكم فى المبيعات/المشاهدين/المشاركين، وايضا اجمالى العائدات لأكبر اربع شركات فى كل قطاع تتراوح ما بين 40% (متوسط) فى حالة الاذاعة واكثر من 95% فى التليفون الثابت والمحمول، والتلفزيون مقابل اشتراك (متوسط) " . باستثناء الاذاعة ، فان هذه المجموعات او الشركات تسيطر اكثر من 60% من السوق . ونفس ما يحدث على المستوى العالمى مع المؤسسات عبر الوطنية فى الولايات المتحدة الامريكية ، اوروبا واليابان ، نشاهده فى امريكا اللاتينية ، مجموعات مثل Cisneros (فنزويلا)، Globo (البرازيل) ، Televisa (المكسيك)، و Clarin (الارجنتين) تتمتع بسيطرة قوية داخل دولها وتتحكم فى جزء كبير من السوق الاقليمى.³⁹

التضام على المستوى التكنولوجى يعطى دفعة لعملية توسع الوسائط المتعددة وفتح الباب امام تعميق الاحتكار والسيطرة على وسائط الاتصال . ولكن وبالرغم من ان التكنولوجيا هي القاعدة الهيكلية التى جعلت هذه العولمة ممكنة ، فان الرؤية التى تستند بكل مطلق على " السوق الحر" هي التى وفرت المظلة السياسية والفكرية لتطبيق ذلك عمليا . فى امريكا اللاتينية ، على سبيل امثال ، وخلال التسعينات ، تمت عملية خصخصة قوية ادت، بهدف فتح الباب امام المنافسة وضمان النفاذ على خدمات افضل واقل سعرا للشعب ، الى تفكيك الاحتكارات الحكومية فى الاتصالات . فى غالبية الحالات لم تتحقق النتائج المعلنة كما لم يتم التوصل الى سوق به درجة اعلى من المنافسة : انتهى الامر بتحول الاحتكارات الحكومية الى احتكارات خاصة فردية او متعددة وخلال ذلك تأكلت بشدة القدرة على وضع سياسات عامة ذات طابع اجتماعى .

³⁵ قرار البرلمان الاوروبى فى الاول من ابريل 2004 .

³⁶ كيبف، 10 و 11 مارس 2005 .

³⁷ المشكلة تعد هامة بشكل خاص لدول شرق اوروبا . انظر دراسة لادارة وسائط الاعلام التابعة للمجلس الاوروبى وشبكة جنوب شرق اوروبا للحرفية فى وسائط الاعلام (SEENPM)

³⁸ http://legislaciones.amarc.org/CD/cd/1.4_concentracion.htm

³⁹ وفق ماسترينى فان لامريكا اللاتينية دور تابع " للنظام الدولى التجارى لانشطة المعلومات والاتصالات"، ولكن "مع توجهات للمضاربة بالنسبة لتطور هذه العمليات فى دول الوسط" .

ما العمل ؟

يمكن تحديد بعض الخطوات الاساسية-الايجابية والدفاعية-على مختلف المستويات متعددة الاطراف التي يجب اتخاذها من اجل تشجيع والدفاع عن التنوع الثقافى :

فى القمة العالمية لمجتمع المعلومات

الحفاظ على ما تحقق حتى الان ، وتفادى التراجع ، وفى نفس الوقت اعادة توجيه الجهود نحو عمليات وطنية واقليمية حيث يتم وضع استراتيجيات محددة .

فى منظمة التجارة العالمية واتفاقيات التجارة الحرة

الدفاع عن والحفاظ على الاستثناء الثقافى فى منظمة التجارة العالمية واستبعاد السلع والخدمات الثقافية من مفاوضات اتفاقيات التجارة الحرة والاستثمار .

فى اليونسكو

اعادة توجيه الجهود من اجل التوصل سريعا الى اقرار معاهدة حماية التنوع الثقافى دون السماح باخضاعها للاتفاقيات التجارية .

من المهم قيام المجتمع المدنى بدعم الجهود الحالية الجارية فى غالبية دول الجنوب، كندا والاتحاد الاوروبى التى تهدف الى اقرار اداة دولية مثل تلك المقترحة فى مشروع المعاهدة فى وقت اعداد هذه الوثيقة- وبشكل خاص التمسك بعدم اخضاعها لاية اتفاقيات دولية اخرى. والان ، مع العمل الى ان يتم اقرار معاهدة الدفاع عن التنوع الثقافى ؟ اتخاذ ايضا بعض الخطوات الدفاعية . فى هذه الحالة، يعنى تبنى استراتيجية "الحد من الخسائر" خلال مرحلة المفاوضات لاقرار اداة مثل تلك المقترحة فى اليونسكو . التوصية الرئيسية ، فى هذا الصدد، هى مساندة كل الجهود الهادفة الى الحفاظ على "الاستثناء الثقافى" فى الاتفاقيات التى تعقد داخل اطار منظمة التجارة العالمية. بالاضافة الى الحفاظ على هذا الاستثناء طرحت ايضا فكرة تحديد "مهلة" يتم خلال سريانها تفادى تضمين الجوانب الثقافية فى المفاوضات الخاصة بعقد اتفاقيات تجارة حرة واستثمار ثنائية واقليمية⁴⁰ .

الثقافة باعتبارها حق

البدائل الاخرى المطروحة تستند على اللجوء الى الادوات الدولية والاقليمية القائمة حول حقوق الانسان . سواء فى القارة الامريكية⁴¹ اوفى اوروبا⁴² وافريقيا⁴³ توجد آليات وادوات لادانة الاوضاع التى تشكل اعتداء على الاتفاقيات الدولية الموقعة من جانب الدول فى مجال حقوق الانسان ، بشكل خاص تلك المعنية بحرية المعلومات والتعبير . استخدام هذه الادوات يمكن ان يغير فى الاجراءات، السياسات والاطر التنظيمية التى يمكن ان تتعارض مع هذه الاتفاقيات ، سواء من خلال الضغوط السياسية، التقارير والتوصيات، او قرارات قضائية لها قوة التنفيذ الجبرى على الدول الاعضاء فى هذه الاتفاقيات .

⁴⁰ كندا، على سبيل المثال ، تبنت استثناء مطلق للثقافة فى مفاوضاتها الثنائية مع شيلي، كوستاريكا، واسرائيل. وقام بذلك ايضا استراليا والبرازيل وسنغافورة فى اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية التى وقعها فى 2003 .

⁴¹ المعاهدة الامريكية حول حقوق الانسان او اتفاق سان خوزيه، كوستاريكا (دخل حيز النفاذ فى يوليو 1978) .

⁴² المعاهدة الاوروبية لحقوق الانسان (دخلت حيز النفاذ فى سبتمبر 1953) .

⁴³ الميثاق الافريقى لحقوق الانسان والشعوب (دخل حيز النفاذ فى اكتوبر 1986) .

فى حالة تغلب الرؤية الساندة فى اطار القمة العالمية لمجتمع المعلومات، فان ذلك سوف يجعلها -على اقل تقدير- ردا غير فعال ، سواء بالنسبة للتقدم نحو اهداف التنمية التى اقترتها الامم المتحدة -مثل اهداف الالفية للتنمية⁴⁴- او بالنسبة لضمان التنوع الثقافى. التحدى القائم امام دول الجنوب ، يتمثل ، بالتالى ، فى وضع استراتيجيات وطنية واقليمية. داخل اطار مساحات الحوار التى قد تتاح من خلال هذه العمليات سوف يكون من الضرورى تشجيع نهج جديد لمجتمع المعلومات يركز على حقوق الانسان ، بشكل عام ، و حقوق التعبير والاتصال ، بشكل خاص .

على مستوى القمة العالمية لمجتمع المعلومات يصبح حتميا تناول مختلف سواء فيما يتعلق بالمشاكل محل الدراسة او الحلول المقترحة ، و التى يجب ان تغطى بعض الجوانب التى يشار اليها فيما يتبع .

الحتمية التكنولوجية

التفاؤل او "الحتمية التكنولوجية" سوف يكون محل شك طالما لم تصاحبها قواعد وحوافز تهدف الى تغيير التوجهات الحالية .

يتيح تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فعليا النفاذ الكبير جدا على المعلومات ونشرها، ولكن هذه الامكانية يمكن اما ان تساندها او تعوقها قرارات سياسية وتنظيمية . بعض المعوقات -والحلول - هى نتيجة التطور التكنولوجى والبعض الاخر نتيجة مصالح اقتصادية ورغبة سياسية . فى الواقع ، فان احدى المهام التى يجب تنفيذها فى المستقبل هى تحديد اى المعوقات -والحلول -تكون ناتجة عن التطور التكنولوجى و اى منها تكون ناتجة عن "التطور الانسانى"⁴⁵.

التوصيلية كمعيار خاطئ

من الضرورى تبني نهج جديد فى التعامل مع مشكلة الفجوة الرقمية وبدائل علاجها⁴⁶ . يجب دفع استراتيجيات التضمين الرقمية من اجل تشجيع " ليس مجرد النفاذ على ، وانما ايضا الاستخدام والتملك الاجتماعى، للتكنولوجيات الرقمية : من اجل مقابلة احتياجات المجتمعات، ودفع وضع سياسات عامة ، خلق المعرفة ، صياغة محتوى ملائم وتعزيز قدرات الافراد"⁴⁷.

فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة ، وبشكل خاص الانترنت، فان عوائق التكلفة، ضعف توافر المحتوى باللغات المحلية- او الملائم للواقع المحلى- وضعف الاهتمام

⁴⁴ <http://www.un.org/spanish/millenniumgoals/>

⁴⁵ Gómez, Gustavo (2004), *Estudio y recomendaciones sobre Radio, NTICs y desarrollo rural en América Latina*, Seminario-Taller Internacional La Onda Rural, 20 al 22 de abril de 2004

⁴⁶ فكرة التضمين الرقمية من اجل التضمين الاجتماعى ، تعريف طرح من جانب المجتمع المدنى لتوضيح خلافه مع مقترح النفاذ الشامل والتوصيلية كمعايير ، وهو مثال اضافى للغة التى تم استخدامها وان كانت بالفعل تدفع نحو رؤية مختلفة .

⁴⁷ *Telecentros... ¿Para qué? Lecciones sobre telecentros comunitarios en América Latina y El Caribe.*

<http://www.tele-centros.org/tcpaquete/>

بجهود بناء قدرات الشعب، فيما يتعدى مجرد الاستخدام المبسط للمعدات و"البرمجيات"، تعد دليلاً على محدودية السياسات التي تستند فقط على المعدات والكابلات⁴⁸.

تحديد الاسعار، الاشتراكات والضرائب على البرمجيات والمعدات " يجب ان يكون عاملاً محفزاً في صالح نفاذ حقيقي لكل الفئات الاقتصادية". كما يجب الاعتراف "بوجود احتياجات مختلفة، وتبنى منظور المساواة بين الرجل والمرأة لضمان نفاذ متساو لكل الرجال والنساء"⁴⁹ من الاساسى ضمان حد ادنى من النفاذ على الهياكل التحتية والخدمات، ولكنه من الضروري ايضا تنفيذ اجراءات متكاملة تسمح باستخدامها بفاعلية - خفض التكلفة للقطاعات ذات الاولوية، مساندة الحلول التكنولوجية الوطنية والتعليم منذ الصغر، بين اجراءات اخرى.

اضافة الى احتياجات دول الجنوب من البنية التحتية⁵⁰ هناك حاجة لسياسات عامة نشطة تمكن وتحفز المحتوى المنتج ونشره من خلال هذه التكنولوجيات، كما يعد ضروري ايضا بناء المهارات الانسانية اللازمة لاملاكها.

ليس الاستهلاك فقط

يجب تشجيع استراتيجيات لا تعد الانسان لمجرد استهلاك التكنولوجيات والمحتوى التي تطورها آخرون. يجب التركيز على اتباع سياسات عامة تهدف الى توليد ودعم القدرات من اجل انتاج المحتوى والتملك الخلاق لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وجعلها ملائمة للاحتياجات والواقع المحلى.

وفى هذا الاطار يجب ان تتضمن عملية بناء القدرات مساندة الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة لتطوير حلول تكنولوجية- مثل مكونات برمجيات على سبيل المثال-تكون اكثر ملائمة من تلك التي تعرضها شركات مقرها دول الشمال. وهو ما يساعد ايضا على استخدام العمالة المحلية والتطور التكنولوجى الاقليمى والوطنى. هذا النهج يمتد الى السياسات المساندة للشركات ومراكز الابحاث المحلية - سواء المملوكة للدولة او القطاع الخاص - التي تضع حلولاً قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك الى القرارات التي تهدف الى زيادة الاستثمار الحكومى المخصص للابحاث⁵¹.

اهمية جديدة للبث الاذاعى

لا يمكن قصر سياسات المعلومات والاتصالات على الانترنت. من الضرورى ان تشمل ويتركز اكبر البث الاذاعى، والذى سوف يبقى مكون رئيسى لمجتمع المعلومات لسنوات عديدة قادمة.

⁴⁸ Gómez, Gustavo (2004), *op cit*.

⁴⁹ رابطة تطور الاتصالات وحملة حقوق الاتصال فى مجتمع المعلومات (سبتمبر 2003)، رؤية الرابطة ازاء القمة العالمية لمجتمع المعلومات، من خلال مشاركة المجتمع المدنى فى سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
⁵⁰ بما فى ذلك البنية التحتية الاساسية، مثل تطوير قطاع الكهرباء، وليس مجرد تكنولوجيا الاتصالات.

⁵¹ Gómez, Gustavo (2004), *Políticas Públicas de Comunicación: El ausente imprescindible - Democracia, Sociedad de la Información y Gobierno Progresista*, Montevideo, enero de 2004.

في حين تمتع ما بين 5 الى 8 % من سكان امريكا اللاتينية على النفاذ على الانترنت في عام 2002 ، فان الاتحاد الدولي للاتصالات اوضح ان 44% تمتع بالنفاذ على الاذاعة و29% على التلفزيون⁵².

تعظيم استخدام هذه المجموعة من الوسائط يمكن ، اما ان يوسع من خيارات دعم الديموقراطية بسبب التحول الرقمي ، او زيادة القدرة على تراكم الاموال من خلال دعم قوة الوكلاء الحاليين للاحتكارات الفردية او المتعددة . وايضا كان متاحا حتى الان، فان تحديد الامتاط والمعايير الرقمية التي يتم استخدامها ، يجب ان يأخذ هذه الاحتمالات في الاعتبار . سوف تكون هناك حاجة لسياسات ، اعمال ، موارد ،ضمن غيرها ، للتمكين من التحول الرقمي للاذاعات والتلفزيونات العامة، المجتمعية، التعليمية وغيرها من غير التجارية .

الفجوة المناظرة⁵³

يعد تحديث وزيادة ديموقراطية الاطر التنظيمية اساسيا من اجل تحقيق بيئة تمكينية لنفاذ كل القطاعات الاجتماعية على الترددات الاذاعية الكهربائية على قدم المساواة ، وايضا الحد من سيطرة عدد محدود على الوسائط⁵⁴ .

في اوروبا ، مع كل التطور في التكنولوجيا الرقمية في الاقليم فان " الاظلام التام في النظم المناظرة " سوف يتم في عام 2015 . كم عدد السنوات التي سوف تمر ليحدث هذا في دول الجنوب ، حيث يجد الملايين صعوبة للنفاذ على الكهرباء ؟ من العاجل اذن مواجهة والحد من الفجوة المناظرة ، نظرا لان مجتمع المعلومات لغالبية شعوب العالم سوف يبقى ممكنا فقط من خلال الاذاعة والتلفزيون لسنوات عديدة قادمة .

الاقرار بالتنوع الثقافي وضمانه والدفاع عنه

الانشطة والتوجهات التي تم التعرف عليها خلال البحث الذي اعتمدت عليه هذه الوثيقة تشكك بقوة في فكرة ان السوق في حد ذاته يمكن ان يحل مشاكل التنمية او ضمان التنوع الثقافي . على العكس ، في المجالات التي تم استعراضها : الاتصالات، البث الاذاعي الخدمات الثقافية بشكل عام ، فان السوق ظهر توجهها طبيعيا نحو تنامي الاحتكارات الفردية او المتعددة وبالتالي يحد ويضعف من التنوع الثقافي .

لهذا السبب فان احدى النتائج الرئيسية لهذا البحث هو انه لا يكفي الاقرار بالتنوع الثقافي لكي يتواجد هذا التنوع . من الضروري الدفاع عنه، تشجيعه وضمانه من خلال سياسات عامة نشطة واطر تنظيمية مناسبة و، من هنا ، ضرورة ان تكون لدى الحكومات رغبة سياسية ،

⁵² الوسائط التقليدية لها بنية تحتية قائمة بالفعل وتعود الشعب على استخدامها . فكرة اسغلال التقدم في مجال دمج الاذاعة مع تكنولوجيا اخرى، ومع الانترنت بشكل خاص، انتشرت بشكل متزايد . سياسات المشاركة في النفاذ مثل مراكز الاتصال بالنسبة للاذاعات الريفية والمجتمعية تبدو احدى الوسائل الفعالة لزيادة امكانيات المجتمعات الريفية في الحصول على المعلومات .
⁵³ " قبيل الانشغال بتخطي الفجوة الرقمية والتي تفتح مؤخرا فقط لكثير منا ، يجب علينا حل المشاكل المتعلقة الخاصة بالفجوة المناظرة " ، وفق قول عضو مجلس الشيوخ المكسيكي خافيير كورال، والذي تسائل عما اذا كان علينا الحديث عن مجتمع معلومات ديموقراطي ومتعدد في ظل المصاعب الحالية التي علينا مواجهتها " الاطر القانونية الحالية التي تنظم تكنولوجيا وسائط الاعلام التقليدية والتي تظهر اطر مغلقة واحتكارية ، مثل الاذاعات " .

⁵⁴ مهم ايضا بالنسبة للتحول الرقمي ، نظرا لان الفائزين الحاليين بالمناقصات هم المستفيدون الوحيدون من مزايها، وفق انماط التحول الرقمي المختارة .

وايضا موارد انسانية واقتصادية كافية من اجل هذا الغرض . فى حالة عدم وضع هذه السياسات والادوات من اجل معارضة، او على الاقل الحد منها ، فان حكومات دول الجنوب سوف تكون شريكة فى التوجهات المشار اليها واجلا او عاجلا سوف تضطر الى القبول " بانتحارها الثقافى".

مبدأ "الحق السيادى للامم فى اتخاذ الاجراءات الملائمة والسياسات من اجل حماية وتعزيز التنوع فى التعبير الثقافى داخل اراضيها " ، المنصوص عليه فى مشروع معاهدة حماية التنوع الثقافى ، يجب ان يكون موجها للاستراتيجيات الوطنية . هذا الحق يتفق مع التزام الدول بتوفير الخدمات، بمعنى اتباع سياسات نشطة والسماح بممارسة الحقوق الانسانية الاساسية، من خلال ضمان " مساحة واسعة للمحتوى الثقافى المحلى، والبحث عن سبل دعم تواجد صناعات ثقافية وطنية تستطيع انتاج وتوزيع هذا المحتوى " .

بعض الخطوات التى يوصى بها على المستوى الوطنى، الاقليمى وتحت الاقليمى للاقرار بالتنوع الثقافى وتعزيزه يجب ان تشمل سياسات من اجل :

- *تحديد حصص وسياسات تحفيزية لانتاج محتوى محلى و وطنى ، بهدف تعددية الاصوات والمعلومات .
- *دعم وسائط الاتصالات العامة، من خلال توفير البنية التحتية والموارد الكافية التى تمكنها من اداء عملها .
- *وضع حدود فعالة للحد من احتكار الملكية واحتكار محتوى وسائط الاتصال.
- *وضع حدود للتداخل فى ملكية الوسائط لمختلف الموارد التكنولوجية من اجل السيطرة على انتشار التعددية الوسائطية .
- *منح موارد و سلطات كافية للهيئات المعنية بتنظيم البث الاداعى والاتصالات من اجل الاشراف الدقيق على هذه الجوانب .
- *الاعتراف بالوسائط المجتمعية والانماط الاخرى غير الجارية، ومساندتها ، سواء فى البث الاداعى او تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الاخرى .
- *تعديل الاطر التنظيمية المتعلقة بالراديو والتلفزيون (سواء نظم المناظرة او الرقمية) لتوفير بيئة تمكينية تضمن النفاذ العادل لكل القطاعات الاجتماعية ، وبشكل خاص الاضعف منها ، على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .
- *توفير المساحة فى برامج ادارة الوسائط الاداعية الكهربائية (سواء للاستخدام عن طريق نظام المناظرة او النظم الرقمية) للوسائط العامة، المجتمعية، التعليمية واخرى غير تجارية.
- *اختيار نمط اذاعة رقمية للاستخدام على المستوى الوطنى اخذا فى الاعتبار مدى مساهمته فى دعم الديمقراطية وتشجيع التنوع فى الخيارات وتفادى مزيد من الاحتكارات .
- *تمكين مشاركة المجتمع المدنى فى تطوير، وضع، وتنفيذ سياسات المعلومات والاتصالات.
- *تشجيع التحكم المجتمعى فى الوسائط والصناعات الثقافة بواسطة المجتمع المدنى.

